



النظام الوطني لتأمين الإعاقة

الحدّ من الأساليب المقيدة والتخلّص منها في خدمات الدعم التي يمولها NDIS

الأسلوب المقيد هو أي تدخل يقيّد حقوق أو حرية حركة الشخص صاحب الإعاقة الذي تظهر عليه تصرّفات صعبة، حيث يكون الغرض الرئيسي من التدخل حماية ذلك الشخص أو سواه من الأذى¹. تشمل الأساليب المقيدة استخدام التقييد (البدني والكيميائي والميكانيكي والبيئي) – والعزل والإجراءات الأخرى التي تمنع الفرد من ممارسة حقوقه. والممارسة الحالية لا تدعم استخدام الأساليب المقيدة كطريقة للاستجابة للتصرّفات الصعبة.

عندما يصبح NDIS كامل التنفيذ ستكون هناك حاجة لسياسات وإجراءات تلبّي التزام الحكومة بـ الإطار الوطني للحدّ من استخدام الأساليب المقيدة والتخلّص منها في قطاع خدمات الإعاقة²

(National Framework for Reducing and Eliminating the Use of Restrictive Practices in the Disability Service Sector).

لقد بذل معظم الولايات والمقاطعات الكثير في ميدان التوعية والبحث والموارد الأخرى لدعم مقمّي الخدمات في تنفيذ أفضل ممارسة. وسيستمرّ مقدمو الخدمة في الحصول على الدعم لاستخدام أفضل ممارسة في ظل NDIS.

الأساليب الممكنة

تنقسم الخيارات الرئيسية لتنظيم الأساليب المقيدة إلى مجموعتين: كيفية صنع قرارات شمل أسلوب مقيد في خطة دعم التصرفات (التفويض) ومتى وكيف يجب على مقمّي الخدمة استخدام الأساليب المقيدة (المراقبة والإبلاغ).

التفويض (Authorisation)

تم إعداد أربعة خيارات للتفويض بشمل أسلوب مقيد في خطة دعم تصرفات الشخص للدراسة.

الخيار 1: مدونة ممارسة طوعية

بموجب هذا الأسلوب، ستكون هناك مدونة ممارسة طوعية. والممارسة الجيدة بموجب المدونة ستشدد مقمّي الخدمة نحو إشراك المشاركين وعائلاتهم عند إعداد خطة دعم التصرفات. ولن يكون هناك شرط للموافقة الرسمية أو التفويض، على الرغم من أن مقمّي الخدمة سيعملون بالتعاون الوثيق مع العائلات أو الأوصياء القانونيين إذا كان قد تم تعيينهم، وذلك بهدف ضمان وجود موافقة قدر الإمكان من جانب جميع الأطراف على الإستراتيجيات التي تتضمنها خطة دعم التصرفات.

الخيار 2: يجب أن يكون صانع القرار البديل وصياً معيّناً بصورة رسمية

بموجب هذا الخيار يجب الحصول على الموافقة على استخدام أساليب مقيدة في حالة معيّنة من شخص معيّن بصورة رسمية بصفة وصي قانوني للمشاركة بموجب قانون الولاية أو المقاطعة ذي الصلة. سيمنع ذلك أفراد العائلة أو مقمّي الرعاية من القدرة على الموافقة على خطة دعم تصرفات تضم أسلوباً مقيداً للبالغ، ما لم يكن تم تعيين أحدهم كوصي على الشخص.

¹ (2014). The National Framework for Reducing and Eliminating the Use of Restrictive Practices in the Disability Service Sector, Department of Social Services, Commonwealth of Australia.

² The National Framework for Reducing and Eliminating the Use of Restrictive Practices in the Disability Service Sector: <http://www.dss.gov.au/our-responsibilities/disability-and-carers/publications-articles/policy-research/national-framework-for-reducing-and-eliminating-the-use-of-restrictive-practices-in-the-disability-service-sector>.

الخيار 3: سيكون مقدمو الخدمة مفوضين باتخاذ القرارات في ظل شروط محدّدة

سيُسمح قانوناً لشخص محدّد أو مجموعة من أشخاص مؤهلين يعملون مع مقدّم الخدمة بالتفويض بخطة دعم تصرفات إيجابية قد تشمل استخدام أساليب مقيدة. وسيتم تقييم كفاءتهم وخبرتهم واعتمادهم لهذا الغرض.

الخيار 4: لا يتم التفويض بالأساليب المقيدة إلا من جانب صانع قرار مستقل

سيفرض هذا الخيار حصول مقدّم الخدمة على تفويض باستخدام أساليب مقيدة من صانع قرار مستقل عن مقدّم الخدمة. ويمكن تنفيذ ذلك بتوسيع دور محكم الوصاية (أو المحاكم الإدارية المعادلة لها)، أو بإقامة منصب مستقل مثل منصب ممارس أقدم.

أسئلة

- من الذي يجب أن يقرّر متى يمكن استخدام الأساليب المقيدة وما هي الحميات التي ستكون مطلوبة؟
- ما هي العمليات أو الأنظمة التي قد يُحتاج إليها للتأكد من أن قرارات استخدام الأساليب المقيدة في خطة دعم التصرفات مناسبة للشخص المعني؟
- هل هناك حميات يجب أن نأخذها بالاعتبار لم يتم التطرق إليها في هذه الخيارات؟
- بالنسبة لمقدمي الخدمة والمستخدمين، ما هي أنواع الدعم التي تتلقونها الآن من دوائر الولاية أو المقاطعة التي تعتقدون أنها ستكون مفيدة إذا تحققت بموجب NDIS؟

المراقبة والإبلاغ (Monitoring and Reporting)

تشير الأدلة إلى أن المراقبة والإبلاغ بشأن استخدام الأساليب المقيدة جزء جوهري من إستراتيجية الحدّ والتخلّص لأنهما يجعلان صانعي القرار (ومقدمي خدمات الدعم) أكثر خضوعاً للمساءلة بشأن قراراتهم³. وقد تم إعداد ثلاثة خيارات للمراقبة والإبلاغ.

الخيار 1: الإبلاغ الإلزامي للاستخدام في الحالات الطارئة فقط (والحوادث الخطيرة)

سيكون على مقدّمي الخدمة الإبلاغ عن كل مناسبة يُستخدَم فيها أسلوب مقيد في حالة طارئة وحيث لا يكون التقييد أو العزل معتمداً في خطة دعم تصرفات الفرد. وسيشمل ذلك الإبلاغ عن الحوادث الخطيرة (مثلاً عندما يمكن أن يؤدي الاستخدام أو عندما يكون أدى فعلاً إلى الإصابة أو الموت).

الخيار 2: الإبلاغ الإلزامي بجميع خطط التصرفات الإيجابية التي تشمل أسلوباً مقيداً

بالإضافة إلى الخيار 1، سيطلب من مقدّمي الخدمة أيضاً الإبلاغ عن كل القرارات التي يتم اتخاذها لشمّل أساليب مقيدة كجزء من خطة دعم تصرفات الفرد. وفيما عدا الحالات التي تتضمن الاستخدام في الحالات الطارئة والحوادث الخطيرة، لن يكون على مقدّمي الخدمة الإبلاغ عن واقعات محددة حصل فيها استخدام أساليب مقيدة.

الخيار 3: الإبلاغ الإلزامي في كل حالة يُستخدم فيها أسلوب مقيد (للتقييد البدني والكيميائي والميكانيكي والعزل).

بالإضافة إلى متطلبات الإبلاغ المبيّنة في الخيار 2، سيفرض هذا الخيار على مقدّمي خدمات الدعم أن يبلغوا بصورة منتظمة عن كل حالة استخدام للتقييد الكيميائي والبدني والميكانيكي والعزل. يمكن تقديم هذه المعلومات من جانب مقدّمي الخدمة عبر نظام إلكتروني على الإنترنت يمكن جعله تلقائياً قدر الإمكان للحدّ من العبء الإداري على مقدّمي الخدمة.

سؤالان

- هل تؤيد الإبلاغ الإلزامي بشأن استخدام الأساليب المقيدة؟ لماذا نعم أو لا؟
- إذا كنت تؤيد الإبلاغ الإلزامي بشأن استخدام الأساليب المقيدة، ما هو مستوى الإبلاغ الذي تعتقد بوجوده لتوفير قدر كافٍ من المساءلة؟ (على أساس واحد أو مجموعة من الخيارات أعلاه).

³ Scanlan J, 'Interventions to reduce the use of seclusion and restraint in inpatient psychiatric settings: What we know so far - a review of the literature', *International Journal of Social Psychiatry*, vol. 56, no. 4, pp. 412-423 (2010).